المكتب الإعلامي
لحزب التحرير
ولاية باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

حزب التحرير
HIZB UT TAHRIR

الثلاثاء، ٢٦ من ذي الحجة ١٤٤٥هـ | ٢٠٢٤/٠٧/٠٢م | رقم الإصدار: ١٤٤٥ / ٤٩

بيان صحفي

ميزانية صندوق النقد الدولي أطلقت العنان للكارثة على المسلمين

إن أحكام الإسلام هي وحدها القادرة على تخفيف الأزمات الاقتصادية الكبرى

(مترجم)

في ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٢٤، قدم وزير المالية الباكستاني ميزانية الحكومة الفيدرالية لعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥، والتي كانت محملة بالضرائب الثقيلة، ما أوجد حالة من الذّعر بين الناس. ثم وافق البرلمان على الميزانية في ٢٨ حزيران/يونيو، بعد فرض المزيد من الضرائب، التي لم تكن جزءاً من الميزانية الأولية! وقد اعترف رئيس الوزراء علانيةً بأن هذه الميزانية تم وضعها بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي. وبالتالي، فإن الحكام قد تجاوزوا خطّ الوقاحة، واعترفوا علانيةً بأنهم عملاء للنظام العالمي الحالي، ويعملون مع المستعمرين.

من خلال تخصيص ٥٢ في المائة من إجمالي الميزانية لمدفوعات الربا وحدها، فإن مصالح الشعب والدولة والأمن معرّضة للخطر. في الواقع، لا تملك الحكومة الفيدرالية المال لدفع هذا الربا، بعد دفعها للمقاطعات من الأموال التي تمّ جمعها من الضرائب. لذلك، سيتعين على الحكومة الفيدرالية الاقتراض لإنفاقها على الاحتياجات العامة والدفاع والتنمية والضمان الاجتماعي. وسيتم توفير الأموال من خلال أخذ المزيد من القروض. وعلى هذا فإنّ باكستان عالقة في دوامة اقتصادية عميقة. وإن الخلافة هي التي ستنهي العجز المالي من خلال وقف جميع المدفوعات الربوية فورا. وسوف تقوم بجمع الأموال المفروضة بحسب الشريعة من القادرين مالياً، ولن تُفرض الضرائب أبداً على الفقراء والمدينين، الذين يستحقون الزكاة. وسوف تنفق عائدات الدولة على الاحتياجات العامة والجهاد والتنمية.

إنّ صندوق النقد الدولي هو مؤسسة استعمارية نشأت عن اتفاقية بريتون وودز، وهو يعمل على احتكار الدولار الأمريكي للتجارة الدولية، ويضمن هيمنة أمريكا الاقتصادية والسياسية. إن الميزانية التي تمّ إنشاؤها بموجب الإملاءات الاستعمارية يبررونها بالقول إنها ضرورية لتجنب التخلف عن السّداد! ولكن في الواقع، يضمن صندوق النقد الدولي مدفوعات الربا للمقرضين بالدولار والروبية، حتى لو تسببت في إفلاس الناس أو انتحارهم أو ذهاب أطفالهم إلى النوم جائعين. إن الخلافة سوف تغرق سفينة الدولار عندما تصدر عملة تستند إلى الذهب والفضة. وهذا من شأنه أن يقضي على قدرة الدولة على طباعة الأوراق النقدية متى شاءت، وهو الأمر الذي يسلب ما في جيوب الناس من

خلال التضخم الكارثي. كما أنها ستضع حداً لمشكلة عجز الحساب الجاري، من خلال تحويل التجارة الدولية إلى الذهب والفضة، فضلاً عن إقامة صناعة محلية قوية.

إنّ الخلافة ستضع حداً لسياسة الخصخصة التي فرضها صندوق النقد الدولي، والتي أدّت إلى تدمير قطاعات الطاقة والنفط والغاز، وسوف تطبق بدلاً من ذلك حكم الملكية العامة في الإسلام، فيما يتعلق بالطاقة والمعادن. لقد ضمنت الخصخصة أرباحاً ضخمة للملاك الخاصين، بينما قصمت ظهور الناس. روى الترمذي عن أبيض بن حمال: **«أَنَّهُ وَفَدَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَاسْتَقْطَعَهُ الْمِلْحَ فَقَطَعَ لَهُ فَلَمَّا أَنْ وَلَّى قَالَ رَجُلٌ مِنْ الْمَجْلِسِ: أَتَدْرِي مَا قَطَعْتَ لَهُ؟ إِنَّمَا قَطَعْتَ لَهُ الْمَاءَ الْعِدَّ. قَالَ: فَانْتَزَعَهُ مِنْهُ»**، والماء العدّ هو الذي لا ينضب، أي إذا استخرجت منه معدناً فإنه لا ينضب، وقد أثبتت السنة النبوية حكم الملكية العامة في الإسلام، وبذلك تمنع الخلافة خصخصة الطاقة والمعادن، وكذلك المرافق العامة مثل الطرق والأنهار والبحار والبحيرات والقنوات العامة والخلجان والمضائق والمساجد والمدارس الحكومية والمستشفيات والملاعب والملاجئ، كما ستستخدم الخلافة عائدات الملكية العامة في تلبية احتياجات الناس، وتنهي الإهمال الإجرامي لشؤونهم.

إن الخلافة سوف توحد بلاد المسلمين في دولة واحدة بطريقة جذرية، وسوف توجد سوقاً واحدة بين أراضي المسلمين، وذلك من خلال وضع حدّ للدول الصغيرة الفاشلة التي أنشأها البريطانيون والفرنسيون والروس والأمريكيون. وعندها سوف تكون موارد النفط والغاز في قطر والسعودية وإيران وآسيا الوسطى والإمارات... متاحةً للجميع من إندونيسيا إلى المغرب. وسوف تصبح باكستان ومصر وبنغلادش ونيجيريا والسودان سلالاً غذائية للأمة بأكملها. وسوف تحمي القوات المسلحة في باكستان وبنغلادش وإندونيسيا والجزائر ومصر وتركيا الأمة بأكملها. وسوف توفر تركيا وإيران ومصر وباكستان وبنغلادش وماليزيا البنية التحتية الصناعية للأمة. إن توحيد هذه الأمة هو وحده الذي سوف يحولها إلى أكبر اقتصاد في العالم.

إنّ حكام باكستان، إلى جانب حكام البلاد الإسلامية الأخرى، هم عملاء رخيصون للاستعمار، وقد أزيلت أقنعتهم الآن بالكامل. إنهم نواب الاستعمار الذين يسرقون المستعمرات، بفرض الضرائب الساحقة، وإثراء لندن وواشنطن وباريس وبكين من خلال مدفوعات الربا. إنّ على الأمة وجيوشها أن تجتث الحكام عملاء الاستعمار الذين يخالفون أحكام الإسلام، ويجب على الأمة أن تطالب جيوشها بإعطاء النصرة لحزب التحرير لإقامة الخلافة على منهاج النبوة التي ستقضي على القوى الاستعمارية الظالمة.

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في ولاية باكستان